



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق

موجهة لطلبة سنة أولى ماستر مالية وتجارة دولية

د. سميحة جديدي

2023/2022

التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد

إن التوازن الذي تم تحديده خلال المحاضرة السابقة لا يعبر على التوازن الحقيقي في الاقتصاد لأن سوق السلع والخدمات وسوق النقد كلاهما متكاملان ولذلك ينبغي تحديد ثنائية الدخل والفائدة التي تحقق لنا التوازن في السوقين في آن واحد.

أولاً: إيجاد ثنائية الدخل والفائدة التي تحقق التوازن الآني في السوقين: يتم تحديد ثنائية الدخل والفائدة التي تحقق لنا التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد من خلال معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات ومعادلة التوازن في سوق النقد.

استخراج الدخل التوازني:

$$IS: Y_* = \frac{1}{(1 - b + bt + m)} [a + I_0 + G_0 - bT + bR + X_0 - M_0 - \mu i]$$

$$IS: Y_* = Ke_A [A - \mu i] \dots \dots \dots 1$$

$$LM: Y_* = \frac{1}{a} [M_S + gi] \dots \dots \dots 2$$

من معادلة LM نستخرج سعر الفائدة i

$$aY = M_S + gi$$

$$gi = aY - M_S$$

$$i = \frac{aY - M_S}{g}$$

نعوض عبارة الفائدة في المعادلة 1 فنحصل على الدخل التوازني:

$$Y = Ke_A \left[A - \mu \frac{aY - M_S}{g} \right]$$

$$Y = Ke_A A - Ke_A \mu \left[\frac{aY - M_S}{g} \right]$$

$$Y = Ke_A A - Ke_A \mu \frac{aY}{g} + Ke_A \mu \frac{M_S}{g}$$

$$Y + Ke_A \mu \frac{aY}{g} = Ke_A A + Ke_A \mu \frac{M_S}{g}$$

$$Y(1 + Ke_A \mu \frac{a}{g}) = Ke_A A + Ke_A \mu \frac{M_S}{g}$$

$$Y = \frac{Ke_A}{1 + Ke_A \mu \frac{a}{g}} A + \frac{Ke_A}{(1 + Ke_A \mu \frac{a}{g})} \mu \frac{M_S}{g}$$

$$Y_* = \frac{Ke_A}{1 + Ke_A \mu \frac{a}{g}} A + \frac{Ke_A}{(1 + Ke_A \mu \frac{a}{g})} \frac{\mu}{g} (M_S)$$

ويمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$Y_* = \theta A + \sigma (M_S)$$

وتشير المعادلة أعلاه بأن مستوى الدخل التوازني يعتمد على متغيرين هما الانفاق المستقل والذي يضم أدوات السياسة المالية (T, R, G, I) وعرض النقود.

حيث أن θ هو المضاعف المالي:

$$\theta = \frac{Ke_A}{1 + Ke_A \mu \frac{a}{g}}$$

ويمثل σ المضاعف النقدي:

$$\sigma = \frac{Ke_A}{(1 + Ke_A \mu \frac{a}{g})} \frac{\mu}{g}$$

كما يمكن كتابة المضاعف النقدي بالشكل التالي:

$$\sigma = \theta \frac{\mu}{g}$$

استخراج سعر الفائدة التوازني:

$$IS: Y_* = Ke_A [A - \mu i] \dots \dots \dots 1$$

$$LM: Y_* = \frac{1}{a} [M_S + gi] \dots \dots \dots 2$$

نقوم بمساواة المعادلتين 1 و2:

$$Ke_A[A - \mu i] = \frac{1}{a} [M_S + gi]$$

$$aKe_A A - aKe_A \mu i = M_S + gi$$

$$aKe_A \mu i + gi = aKe_A A - M_S$$

$$i(aKe_A \mu + g) = aKe_A A - M_S$$

$$i = \frac{aKe_A A - M_S}{(aKe_A \mu + g)}$$

$$i = \frac{aKe_A}{(aKe_A \mu + g)} A - \frac{1}{(aKe_A \mu + g)} M_S$$

$$i = \frac{Ke_A}{\left(aKe_A \frac{\mu}{g} + 1\right)} \frac{a}{g} A - \frac{1}{\left(aKe_A \frac{\mu}{g} + 1\right)} \frac{1}{g} M_S$$

$$i = \frac{Ke_A}{\left(1 + aKe_A \frac{\mu}{g}\right)} \frac{a}{g} A - \frac{Ke_A}{\left(1 + aKe_A \frac{\mu}{g}\right)} \frac{1}{Ke_A g} M_S$$

$$i^* = \theta \frac{a}{g} A - \theta \frac{1}{Ke_A g} M_S$$

مثال عددي:

سوق السلع والخدمات:

$$C=50+0.8Y \quad I=150-500i$$

سوق النقد:

$$M_d=0.2Y+50-300i \quad M_s=80$$

المطلوب تحديد قيمتي الدخل والفائدة في التوازن

نقود بإيجاد معادلة IS ومعادلة LM كما يلي:

$$AD=AS$$

$$Y=C+I$$

$$Y=50+0.8Y+150-500i$$

$$0.2Y=200-500i$$

$$IS : Y=1000-2500i.....1$$

$$M_s=M_d$$

$$80=0.2Y+50-300i$$

$$0.2Y=30+300i$$

$$LM : Y=150+1500i.....2$$

لإيجاد ثنائية التوازن (y, i) نقوم بالمساواة بين المعادلتين 1 و 2

$$IS=LM$$

$$1000-2500i=150+1500i$$

$$850=4000i$$

$$i=0.2125$$

نعوض قيمة الفائدة في إحدى المعادلتين فنحصل على الدخل التوازني.

$$Y=1000-2500(0.2125)=468.75$$

$$(y, i)^* = (468.75, 0.2125)$$

ثانيا: انتقالات منحنى IS

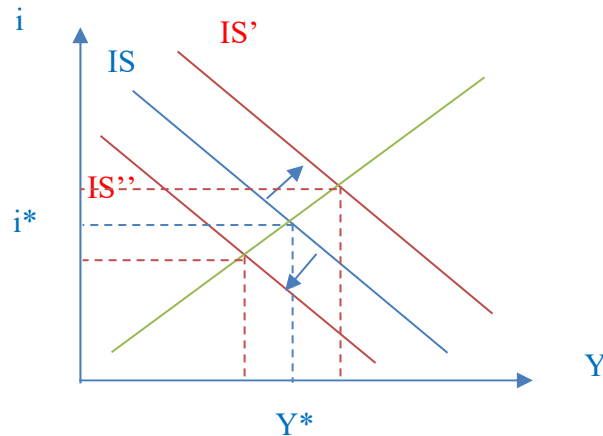
ينتقل منحنى IS بتغير أحد العناصر المكونة لمعادلة سوق السلع والخدمات:

$$IS: Y = Ke (A - \mu i)$$

ومن بين هذه العناصر أدوات السياسة المالية المتمثلة في الانفاق الحكومي، الضرائب والتحويلات إضافة إلى الاستثمار المستقل، حيث تؤدي السياسة المالية التوسعية (رفع التحويلات أو الانفاق الحكومي، أو تقليل الضرائب) إلى انتقال المنحنى إلى الأعلى (اليمين) IS' ويزداد الدخل بمقدار التغير في مكونات الانفاق المستقل مضروبا في المضاعف. كما ينتقل المنحنى إلى أسفل (اليسار) عند انتهاج سياسة مالية انكماشية IS'' .

$$\Delta Y = Ke \Delta A$$

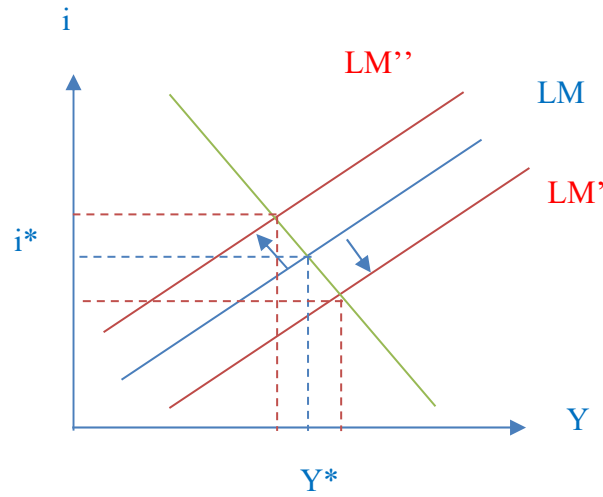
لنفترض أن الدولة قررت تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال رفع الانفاق الحكومي فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين حيث يرتفع الدخل التوازني في سوق السلع والخدمات عند مستوى معين من الفائدة إلا أن الزيادة في الدخل غالبا ما تصحبها زيادة في الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط وانخفاض الطلب على النقد لأجل المضاربة ومن ثم ارتفاع في أسعار الفائدة، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة له تأثير سلبي على الاستثمار. وبالتالي فإن أثر الزيادة الناجمة عن التوسع في الانفاق الحكومي على الدخل لا تكون تامة بسبب مزاحمة الأثر الانكماشى للاستثمار للأثر التوسعي للإنفاق الحكومي.



ثالثا: انتقالات منحنى LM

ينتقل منحنى LM بالمؤثرات التي تغير من الدخل الوطني حيث ينتقل منحنى LM إلى الأسفل (اليمين) LM' عند زيادة عرض النقود (سياسة نقدية توسعية). والعكس في حالة انتهاج سياسة نقدية انكماشية من خلال تقليل المعروض النقدي حيث ينتقل منحنى LM إلى الأعلى (اليسار) LM''

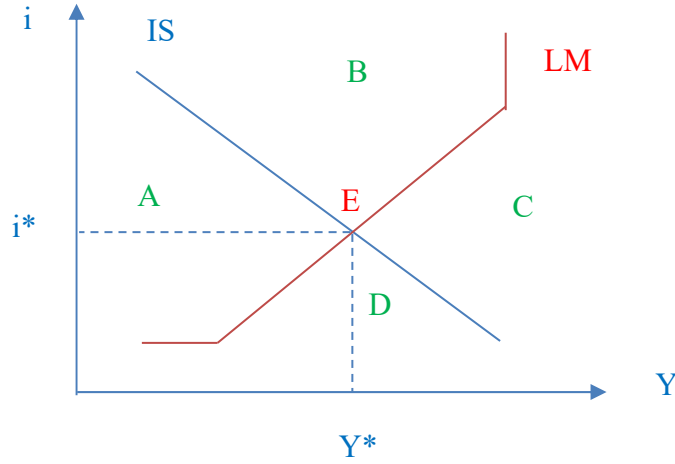
بفرض أن السلطات النقدية قامت بزيادة المعروض النقدي وهو ما سيؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى الأسفل (اليمين) فيزداد الدخل وينخفض معدل الفائدة بفعل زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتبعاً لذلك يرتفع مستوى الدخل عن طريق المضاعف.



مما سبق نلاحظ أن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة الدخل ورفع أسعار الفائدة أما السياسة النقدية التوسعية فتؤدي إلى زيادة الدخل وخفض أسعار الفائدة

رابعاً: التمثيل البياني للتوازن الآني في السوقين: يوجد مستوى واحد للدخل ومعدل وحيد للفائدة يحقق التوازن في السوقين في نفس الوقت وهو نقطة تقاطع كلا من منحنى IS ومنحنى LM كما

يوضحه الشكل التالي:



النقاط الواقعة أعلى منحنى LM ممثلة في المنطقتين A و B تمثل فائضا في عرض النقود أما النقاط الواقعة أسفل المنحنى LM ممثلة في المنطقتين C و D فيكون فيها الطلب على النقد أكبر من عرض النقود.

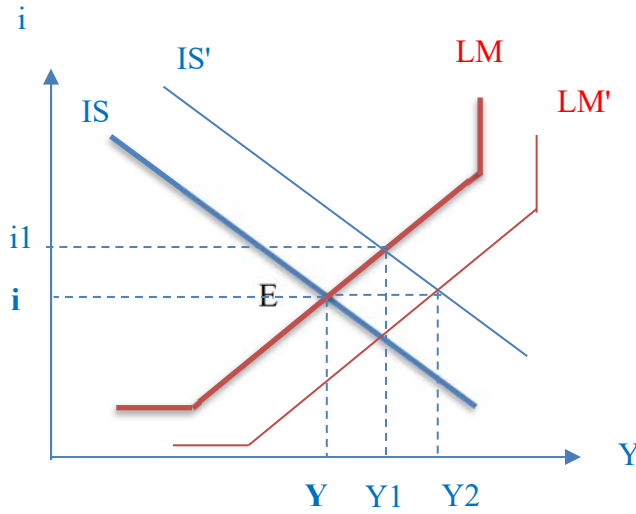
أما بالنسبة للمنحنى IS فإن النقاط الواقعة أعلى المنحنى (يمين) ممثلة في المنطقتين B و C فإنها تمثل فائض في العرض أي أن الناتج يفوق الطلب، أما النقاط الواقعة أسفل المنحنى (يسار) ممثلة في المنطقتين A و D فيكون فيها الطلب يفوق العرض.

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نستنتج أن:

- المنطقة A: تمثل فائض في عرض النقود وفائض في الطلب على السلع والخدمات
- المنطقة B: فائض في عرض النقود وفائض في عرض السلع والخدمات
- المنطقة C: تمثل فائض في الطلب على النقود وفائض في عرض السلع والخدمات
- المنطقة D: تمثل فائض في الطلب على النقود وفائض في الطلب على السلع والخدمات

خامسا: تكامل السياسة النقدية والسياسة المالية

إن زيادة الانفاق الحكومي دون توسع نقدي يترتب عليه ارتفاع في مستوى الطلب على النقود مما يستوجب إعادة التوازن الى السوق النقدي والا فإن زيادة معدلات الفائدة ستعمل على تخفيض الطلب على الاستثمار (ظاهرة المزاخمة) وهو ما سيعيق تحقيق الأثر الكامل للسياسة المالية التوسعية. ولتفادي ذلك يجب على السلطة النقدية ضبط سياستها بالكيفية التي تجعلها تتناسق مع السياسة المالية كما هو موضح في الشكل البياني التالي:



بافتراض أن الوضع التوازني الأول عند نقطة التقاطع E بدخل وفائدة توازيين (Y, i) فانه عند انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق رفع الانفاق الحكومي فإن ذلك سيؤدي الى انتقال منحنى IS نحو اليمين الى IS' وعند معدل الفائدة المعلوم i تحدث زيادة في الدخل، وإذا لم يحدث زيادة في عرض النقود فإن زيادة الدخل تكون عند $Y1$ فقط أي أن أثر السياسة المالية غير تام نظرا لارتفاع أسعار الفائدة وهو ما سيقبل من الطلب الاستثماري. ويمكن علاج ذلك من خلال تنسيق السياستين المالية والنقدية وذلك بزيادة الكتلة النقدية بما يسمح بانتقال منحنى LM نحو اليمين الى LM' بالشكل الذي يؤدي الى تقاطع منحنى IS ومنحنى LM عند معدل الفائدة ومستوى الدخل $(Y2, i)$ أي زيادة الدخل بدون إعاقه أثر السياسة المالية ودون تغير معدلات الفائدة.

المراجع المعتمدة:

بن قدور على، بيرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر، عمان، الأردن، 2018.

تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2004.

عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020.

علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة، الجزائر 2010.